



أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في ماليزيا

بدر لافى على الغواص^١ - محمد يونس عبدالحليم^٢

١- قسم الدراسات وبحوث العلوم السياسية والإقتصادية معهد الدراسات الآسيوية - جامعة الزقازيق - مصر

٢- قسم الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة الأزهر - مصر

Received: 25 /11/2018 ; Accepted: ٢7/05/2019

المخلص: استهدفت الدراسة تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي: التحليل الإقتصادي لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية في ماليزيا، بالإضافة إلى-قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها علي الاقتصاد الماليزي، وتم الحصول علي بيانات الدراسة بالاستعانة بالتقارير الصادرة من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة، والمراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل - كتب - يوميات - تقارير... الخ)، وكانت أهم النتائج: وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات وكل من الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الدخل القومي الإجمالي، إجمالي الإيداع القومي و الميزان التجاري على السلع والخدمات.

الكلمات الإسترشادية: الصادرات، النمو الاقتصادي، ماليزيا.

المقدمة والمشكلة البحثية

طبيعية في مجالات الزراعة والغابات والمعادن، وتعد ماليزيا واحدة من كبار مصدري المطاط الطبيعي وزيت النخيل، جنبا إلى جنب مع الأخشاب والكاكاو، والفلفل، والأناناس، والتبغ، وزيت النخيل كمورد رئيسي للنقد الأجنبي (الإمام، ٢٠٠٤).

ولذلك أصبحت ماليزيا من بين الدول النامية التي أولت رعاية بالتجارة الخارجية بهدف زيادة التصدير وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجاذبة للتكنولوجيا الحديثة، ولذلك يتمتع النمو الاقتصادي الماليزي بنسب معقولة إذا ما قورنت ببعض دول الجوار التي مازالت تعيش تحت مستوى الكفاف (النجار، ١٩٩١).

مشكلة الدراسة

بالرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا علي الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإن الأمور تبدلت من بلد يعتمد بشكل أساسي علي تصدير بعض المواد الأولية إلي بلد مصدر للسلع الصناعية في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونية (ميتكيس، ٢٠٠٥)، ولذا كانت التجارة الخارجية الشريان الأول للتنمية الاقتصادية في ماليزيا، والرافد لوضع التنمية الاقتصادية في ماليزيا في مكان ملائم لتحقيق الإشباع والرفاهية لشعبها (شهاب، ١٩٩٠)، ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة علي التساؤل الآتي هل يوجد أثر للصادرات على النمو الإقتصادي في ماليزيا؟

تعد ماليزيا واحدة من أهم الدول الإسلامية في الشرق الآسيوي وهذه الدولة منذ عام ١٩٧٠م وهي تعمل بخطي متقدمه لتحسين الوضع العام في البلاد خصوصا الوضع الاقتصادي فقد عملت من خلال خطط خمسية متعاقبة لترتقى بمستوي المعيشة لدى المجتمع حيث كان تقريبا أكثر من ٧٠% من السكان حينها دون مستوي الفقر خصوصا الآسيويين الذي يمثلون الأغلبية لسكان ماليزيا ومع العمل المتواصل استطاعت ماليزيا أن تصل الي الحلم الذي أسهم في علاج المشكلة الاقتصادية التي يعانى منها المجتمع وذلك بالتوسع في قطاع الصناعة وفتح مجالات واسعة للاستثمار الأجنبي وإيجاد فرص لتحسين مستوي الدخل للإفراد وإيجاد فرص للعمل وتحقيق مستوي جيد للدخل (المنوفى، ٢٠٠٥).

ويعتبر قطاع التجارة الخارجية في ماليزيا والدول النامية قطاعاً حيويًا بين جملة القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومما يزيد من أهميته أنه يعكس أغلب الخصائص التي تتصف بها باقي القطاعات الإنتاجية في الدولة، فماليزيا من الدول النامية التي يتسم اقتصادها بأنه تصديري من ناحية، ويرتفع الميل فيها إلي الاستيراد من ناحية أخرى، فبيما يتعلق بالصادرات تعتمد بحكم طبيعة إنتاجها المحلي وأوضاعها الاقتصادية العامة علي المواد الأولية لتوفير صادراتها، حيث تمتلك ماليزيا موارد

* Corresponding author: Tel. : +20010030295

E-mail address: Baderlafy2000@yahoo.com

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٨٥٨٢ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما فيها من متغيرات) ساهمت فى تغيير الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بمقدار ٨٥.٨٢% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٣٩.١٥ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

$$Y = - ٤.٢٤ + ١١.٧٧x \\ (٠.٢٩) (١١.٧٩)**$$

$$R^2 = ٠.٨٥٨٢ \quad F = ١٣٩.١٥**$$

نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الإستقرار فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٤) حيث تأرجحت القيم بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -٢٠.٠٥% و ٢٩.٦١%، ولكن خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٤) بدأ نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الإستقرار والزيادة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -١٣.٨٤% عام ٢٠٠٩، ٢٤.٠٣% عام ٢٠١٠.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح ما يلى:

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ٣٥٣.٧٩ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بمقدار ٣٥٣.٧٩ دولار وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٠.٧٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٨٣٥٢ مما يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تضمنه من متغيرات) ساهمت فى تغيير نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بمقدار ٨٣.٥٢% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١١٦.٥٩ وهى معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = ١١٧٢.٠٣ + ٣٥٣.٧٩x \\ (٢.٤٠) (١٠.٧٩)**$$

$$R^2 = ٠.٨٣٥٢ \quad F = ١١٦.٥٩**$$

تطور الدخل القومى الإجمالى فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الدخل القومى الإجمالى فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت القيم بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -٢٧.٨٨% عام ١٩٩٨ و ٢٤.٥٦% عام ٢٠١٠

فروض الدراسة

تقوم الدراسة علي اختبار صحة الفرضية التالية: لا يوجد أثر هل يوجد أثر للصادرات على النمو الإقتصادى فى ماليزيا.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلى:

١- التحليل الإقتصادى لأهم مؤشرات التنمية الإقتصادية فى ماليزيا.

٢- قياس العلاقة بين الصادرات وأثرها على الإقتصاد الماليزي.

بيانات الدراسة

يتم الحصول علي بيانات الدراسة بالاستعانة بالمصادر التالية:

١- التقارير الصادرة من البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية والمنظمات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة.

٢- المراجع العربية والأجنبية المختلفة (رسائل - كتب - يوميات - تقارير ... الخ).

النتائج والمناقشة

أهم مؤشرات التنمية المالية والتنمية الاقتصادية فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

أوضحت النتائج الواردة بجدول ١ ما يلى:

تطور الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الإستقرار فى الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت قيم الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -٢٧.٨٤% عام ١٩٩٨ و ٢٦.٠٩% عام ٢٠١٠.

وبدراسة الاتجاه الزمنى العام لتطور الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا من خلال معادلة الإنحدار الخطى البسيط اتضح ما يلى :

أن معامل الإنحدار بلغت قيمته ١١.٧٧ وهذا يعنى أنه كل عام يزداد الناتج المحلى الإجمالى فى ماليزيا بمقدار ١١.٧٧ مليون دولار وبلغت قيمة ف المحسوبة ١١.٩٧ وهى معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١.

خلال تلك الفترة بين -١٩.٤٩% عام ٢٠٠٩ و ٢٥.٧٠% عام ١٩٩٥.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات السلع والخدمات في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي :

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ٩.٧٩ وهذا يعني أنه كل عام تزداد صادرات السلع والخدمات في ماليزيا بمقدار ٩.٧٩ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ٢٠.٧٦ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٩٤٩٣ مما يعني أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير صادرات السلع والخدمات في ماليزيا بمقدار ٩٤.٩٣% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٤٣١.١٢ وهي معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

$$Y = 10.78 + 9.79x$$

(١.٥٤) (٢٠.٧٦)**

$$R^2 = 0.9493 \quad F = 431.12^{**}$$

تطور واردات السلع والخدمات في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الاستقرار في واردات السلع والخدمات في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت قيم واردات السلع والخدمات في ماليزيا بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -26.76% عام ١٩٩٨ و ٢٨.٦٤% عام ١٩٩٥.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور واردات السلع والخدمات في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي :

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ٧.٧٢ وهذا يعني أنه كل عام تزداد واردات السلع والخدمات في ماليزيا بمقدار ٧.٧٢ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٦.٢٤ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٩١٩٧ مما يعني أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير واردات السلع والخدمات في ماليزيا بمقدار ٩١.٩٧% وبلغت قيمة ف المحسوبة ٢٦٣.٦٠ وهي معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

$$Y = 17.44 + 7.72x$$

(٢.٦٧)** (١٦.٢٤)**

$$R^2 = 0.9197 \quad F = 263.60^{**}$$

تطور الميزان الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي) في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الدخل القومي في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي:

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ١١.٤٨ وهذا يعني أنه كل عام يزداد الدخل القومي الإجمالي في ماليزيا بمقدار ١١.٤٨ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١١.٦٤ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٨٥٤٩ مما يعني أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ ساهمت في تغيير الدخل القومي الإجمالي في ماليزيا بمقدار ٨٥.٤٩% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٣٥.٥٣ وهي معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = -6.39 + 11.48x$$

(٠.٤٤-) (١١.٦٤)**

$$R^2 = 0.8549 \quad F = 135.53^{**}$$

تطور الإيداع الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الاستقرار في الإيداع الإجمالي في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت قيم الإيداع الإجمالي في ماليزيا بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين -٢٤.١١% عام ٢٠٠٩ و ٣٠.٣٥% عام ١٩٩٢.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الإيداع الإجمالي في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار الخطي البسيط اتضح ما يلي :

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ٣.٧٣ وهذا يعني أنه كل عام يزداد الإيداع الإجمالي في ماليزيا بمقدار ٣.٧٣ مليون دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة ١٢.٩٦ وهي معنوية عند مستوى معنوية ٠.٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٨٧٩٦ مما يعني أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تتضمنه من متغيرات) ساهمت في تغيير الإيداع الإجمالي في ماليزيا بمقدار ٨٧.٩٦% وبلغت قيمة ف المحسوبة ١٦٧.٩٧ وهي معنوية إحصائيا عند مستوى ٠.٠١ مما يعني المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = 1.95 + 3.73x$$

(٠.٤٥)** (١٢.٩٦)**

$$R^2 = 0.8796 \quad F = 167.97^{**}$$

تطور صادرات السلع والخدمات في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الاستقرار في صادرات السلع والخدمات في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت قيم صادرات السلع والخدمات في ماليزيا بين الزيادة والإنخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير

نلاحظ عدم الإستقرار فى الميزان الخارجى على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكى) فى ماليزيا

جدول ١. تطور مؤشرات التنمية المالية والتنمية الإقتصادية فى الكويت خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

السنوات	إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية) (%)	معدل التغيير (%)	نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (%)	معدل التغيير (%)	إجمالي الدخل القومي (%)	معدل التغيير (%)	الإدخار الإجمالي (القيمة الحالية) (%)	معدل التغيير (%)	معدل التغيير صادرات السلع (%)	معدل التغيير واردات السلع (%)	معدل التغيير الميزان الخارجي (%)	معدل التغيير صادات التكنولوجيا (%)	معدل التغيير السنوى (%)
1990	44.02	-	2417.44	8.65	42.15	13.38	32.78	31.88	9.00	6.05	31.42	7.95	299.90
1991	49.14	11.63	2626.57	17.30	46.67	10.72	38.25	40.04	-17.99	7.95	28.53	10.22	-144.62
1992	59.17	20.40	3080.87	10.21	56.02	20.04	44.96	44.16	8.03	10.22	32.05	13.50	-108.33
1993	66.89	13.06	3395.53	8.55	63.68	13.67	52.79	52.86	-0.67	13.50	42.03	19.17	1687.17
1994	74.48	11.34	3685.94	16.12	70.89	11.32	66.40	67.59	-11.94	19.17	32.57	25.41	192.29
1995	88.70	19.10	4280.02	10.83	84.57	19.29	83.46	86.95	-34.90	25.41	3.63	26.33	-140.05
1996	100.85	13.70	4743.69	-0.84	96.16	13.71	92.36	90.96	13.98	26.33	12.04	29.50	-34.61
1997	100.01	-0.84	4585.69	-27.84	94.65	-1.58	93.29	92.38	9.14	29.50	7.32	31.66	1636.34
1998	72.17	-27.84	3227.81	9.67	68.26	-27.88	83.53	67.66	-26.76	31.66	26.32	39.99	24.91
1999	79.15	9.67	3456.50	18.50	73.65	7.89	96.02	76.19	198.28	39.99	17.58	47.03	-9.12
2000	93.79	18.50	4004.56	92.78	86.18	17.01	112.37	94.35	180.19	47.03	-12.97	40.93	-10.20
2001	92.78	-1.07	3878.77	8.69	86.04	-0.16	102.44	86.25	-8.58	40.93	6.48	43.58	7.53
2002	100.85	8.69	4132.67	9.28	94.25	9.54	109.22	91.82	174.01	43.58	8.70	47.37	24.71
2003	110.20	9.28	4431.24	13.20	104.27	10.63	117.85	96.15	217.01	47.37	12.45	53.27	17.11
2004	124.75	13.20	4924.59	15.06	118.33	13.48	143.93	118.51	254.14	53.27	8.32	57.70	23.93
2005	143.53	15.06	5564.17	16.89	137.21	15.96	162.05	130.55	314.96	57.70	10.04	63.49	12.57
2006	162.69	13.35	6194.67	18.97	157.98	15.13	182.52	147.06	354.56	63.49	2.72	65.22	8.47
2007	193.55	18.97	7240.68	19.25	189.48	19.94	205.49	167.03	384.60	65.22	-34.12	42.97	34.02
2008	230.81	19.25	8486.60	202.26	223.91	18.17	229.66	178.12	515.43	42.97	18.62	50.97	-20.44
2009	202.26	-12.37	7312.01	255.02	198.22	-11.47	184.90	143.89	410.07	50.97	16.40	59.33	-1.02
2010	255.02	26.09	9069.04	297.95	246.90	24.03	221.69	181.10	405.88	59.33	3.03	61.13	14.32
2011	297.95	16.84	10427.76	314.44	290.89	14.98	254.02	207.62	464.00	61.13	0.17	61.23	-27.10
2012	314.44	5.53	10834.66	323.34	302.84	3.90	249.35	215.53	338.28	61.23	-1.40	60.37	-18.42
2013	323.34	2.83	10973.66	338.10	312.56	1.28	244.49	216.89	275.98	60.37	0.71	60.80	13.18
2014	338.10	4.57	11307.06		326.70	3.04	249.68	218.45	312.34	60.80			

المصدر: البنك الدولي World bank

١٥٠.٧٨ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ مما
يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر

$$Y = 9.50 + 2.44x$$

$$(3.24)** (12.28)**$$

$$R^2 = 0.8676 \quad F = 150.78**$$

**تحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات
على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا**

فروض النموذج

يوجد تأثير لصادرات السلع والخدمات على مؤشرات
التنمية المالية والتنمية الاقتصادية في ماليزيا.

متغيرات النموذج

المتغيرات التابعة (Dependent Variables)

- ١- الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٣- الدخل القومي.
- ٤- الإدخار القومي.
- ٥- الميزان الخارجي على السلع والخدمات.

المتغير المستقل (Independent Variable)

في هذا النموذج هو صادرات السلع والخدمات.

ويمكن تلخيص نتائج تقدير تأثير صادرات السلع
والخدمات على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا
خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) في جدول ٢.

**دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع
والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا
خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)**

بدراسة العلاقة بين صادرات السلع والخدمات والناتج
المحلي الإجمالي يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو
التالي:

المعايير الاقتصادية

جاءت إشارة معامل الانحدار موجبة (٣.١٨) وفقاً
لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت"
تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند
مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية
طردية بين صادرات السلع والخدمات والناتج المحلي
الإجمالي أى أنه كلما زاد حجم صادرات السلع والخدمات
زاد الناتج المحلي الإجمالي، يتفق ذلك مع ما جاءت به
النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابي لصادرات السلع
والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت قيم الميزان
الخارجي على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار
الأمريكي) في ماليزيا بين الزيادة والانخفاض خلال تلك
الفترة وتراوحت معدلات التغير خلال تلك الفترة بين
-٢٩٩.٩٠% عام ١٩٩١ و١٦٨٧.١٧% عام ١٩٩٤.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور الميزان التجاري
على السلع والخدمات (بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي)
في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار الخطى البسيط اتضح
ما يلي:

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ٢٠.٧٩ وهذا يعنى أنه
كل عام يزداد العجز في الميزان التجاري على السلع
والخدمات في ماليزيا بمقدار ٢٠.٧٩ مليون دولار وبلغت
قيمة ت المحسوبة ٩.٥٦ وهي معنوية إحصائياً عند
مستوى معنوية ٠.٠١.

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٧٩٩١ مما
يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تتضمنه من متغيرات)
ساهمت في تغيير الميزان الخارجي على السلع والخدمات
في ماليزيا بمقدار ٧٩.٩١% وبلغت قيمة ف المحسوبة
٩١.٤٧ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى ٠.٠١ مما
يعنى المعنوية الإحصائية للنموذج المقدر.

$$Y = -6.66 + 20.79x$$

$$(2.09)* (9.06)**$$

$$R^2 = 0.7991 \quad F = 91.47**$$

تطور صادرات التكنولوجيا المتقدمة في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤)

نلاحظ عدم الإستقرار في صادرات التكنولوجيا المتقدمة
في ماليزيا خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٤) حيث تأرجحت
قيم صادرات التكنولوجيا المتقدمة في ماليزيا بين الزيادة
والانخفاض خلال تلك الفترة وتراوحت معدلات التغير
خلال تلك الفترة بين -٣٤.١٢% عام ٢٠٠٨ و٤٢.٠٣%
عام ١٩٩٤.

وبدراسة الاتجاه الزمني العام لتطور صادرات
التكنولوجيا المتقدمة في ماليزيا من خلال معادلة الانحدار
الخطى البسيط اتضح ما يلي:

أن معامل الانحدار بلغت قيمته ٢.٤٤ وهذا يعنى أنه
كل عام تزداد صادرات التكنولوجيا المتقدمة في ماليزيا
بمقدار ٢.٤٤ مليار دولار وبلغت قيمة ت المحسوبة
١٢.٢٨ وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية ٠.٠١

كما بلغت قيمة معامل التحديد (R^2) ٠.٨٦٧٦ مما
يعنى أن الفترة ١٩٩٠-٢٠١٤ (بما تتضمنه من متغيرات)
ساهمت في تغيير صادرات التكنولوجيا المتقدمة في
ماليزيا بمقدار ٨٦.٧٦% وبلغت قيمة ف المحسوبة

جدول ٢. نتائج تقدير تأثير العلاقة بين صادرات السلع والخدمات على مؤشرات التنمية الاقتصادية في ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

المتغيرات التابعة	ثابت المعادلة	معامل الانحدار	T المحسوبة	R	R ²	FC
إجمالي الناتج المحلي	٥١.٤١	٣.١٨	**٩.٦٣	٠.٨٩٥١	٠.٨٠١٢	**٩٢.٦٨
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	٥٥.٨١	٢.٦٩	**١.٧٢	٠.٩٥٦	٠.٩١٤٨	**٢٤٧.٠٨٧
إجمالي الدخل القومي	٤٠.٧٦	٢.٣٥	**٩.٣٢	٠.٨٨٩٣	٠.٧٩٠٨	**٨٦.٩٥
الإدخار القومي الإجمالي	١٩.٣٥	١.٠١٧	**١٠.٧٨	٠.٩١٣٦	٠.٨٣٤٨	**١١٦.١٩
الميزان التجاري على السلع والخدمات	١٥.٩٨	٠.٧١٢	**١١.٨٢	٠.٩٢٧١	٠.٨٥٩٥	**١٤٠.٧٢٦

المصدر: جمعت وحسبت باستخدام برنامج (SPSS 20) على الحاسب الألى.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٩١٤٨) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٢٤٧.٠٨٧ وهي معنوية عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات السلع والخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات السلع والخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٨٠١٢) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٩٢.٦٨ وهي معنوية عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات السلع والخدمات على الناتج المحلي الإجمالي.

دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات على الدخل القومي الإجمالي فى ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

دراسة و تحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فى ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

بدراسة العلاقة بين الدخل القومي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

بدراسة العلاقة بين صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالي:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (٢.٣٥) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الدخل القومي الإجمالي وصادرات السلع والخدمات، أى أنه كلما زاد حجم الصادرات من السلع والخدمات زاد الدخل القومي الإجمالي، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى للناتج المحلي الاجمالي على الصادرات.

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (٢.٦٩) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين صادرات السلع والخدمات ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أى أنه كلما زاد حجم صادرات السلع والخدمات زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى لصادرات السلع والخدمات على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٧٩٠٨) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ٨٦.٩٥ وهي معنوية

المعايير الإحصائية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (٠.٧١٢) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين الميزان التجارى على السلع والخدمات وصادرات السلع والخدمات أى أنه كلما زاد حجم صادرات السلع والخدمات زاد الميزان التجارى على السلع والخدمات، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى لصادرات السلع والخدمات على الميزان التجارى على السلع والخدمات

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٨٥٩٥) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١٤٠.٧٢٦ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للصادرات على الميزان التجارى على السلع والخدمات

المراجع

- الإمام، محمد محمود (٢٠٠٤). تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- النجار، سمير (١٩٩١). الاقتصاد العالمي والبلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق.
- برنامج الحاسب الالى باستخدام برنامج (SPSS20).
- شهاب، محمد محمود (١٩٩٠). المنظمات الدولية، دار الشروق، القاهرة.
- المنوفى، كمال (٢٠٠٥). النموذج المالىزى للتنمية، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المالىزية.
- ميتكيس، هدى (٢٠٠٥). العلاقة بين التنمية والديمقراطية فى ماليزيا، كمال المنوفى، جابر سعيد عوض (محرران)، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، برنامج الدراسات المالىزية.

عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً لصادرات السلع والخدمات على الدخل القومى الإجمالى.

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات على إجمالى الإيدار القومى فى ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

بدراسة العلاقة بين إجمالى الإيدار القومى وصادرات السلع والخدمات) يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

جاءت اشارة معامل الانحدار موجبة (١.٠١٧) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، ومن خلال اختبار "ت" تأكدت المعنوية الإحصائية لمعامل الانحدار المقدر عند مستوى معنوية ١%، وهذا يعنى وجود علاقة معنوية طردية بين إجمالى الإيدار القومى (كمغير تابع) وصادرات السلع والخدمات (كمغير مستقل) أى أنه كلما زاد حجم صادرات السلع والخدمات زاد إجمالى الإيدار القومى، يتفق ذلك مع ما جاءت به النظرية الاقتصادية، حيث الأثر الإيجابى لصادرات السلع والخدمات على إجمالى الإيدار القومى.

المعايير الإحصائية

بلغت قيمة معامل التحديد نحو (٠.٨٣٤٨) وفقا لنتائج الانحدار الخطى البسيط، وجاءت العلاقة الخطية معنوية ككل حيث بلغت قيمة "ف" ١١٦.١٩ وهى معنوية عند مستوى معنوية ١%، مما يشير إلى المعنوية الإحصائية للعلاقة المقدره أى أنه يوجد تأثير معنوى إحصائياً للصادرات على إجمالى الإيدار القومى

دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لصادرات السلع والخدمات على الميزان التجارى على السلع والخدمات فى ماليزيا خلال الفترة من (١٩٩٠ - ٢٠١٤)

بدراسة العلاقة بين الميزان التجارى على السلع والخدمات وصادرات السلع والخدمات يمكن تقييم النموذج المقدر على النحو التالى:

المعايير الاقتصادية

IMPACT OF EXPORTS ON ECONOMIC GROWTH IN MALAYSIA

Bader L.A. Algwase¹ and M.Y. Abd El-Haleem²

1. Political Sci. and Econ. Dept., Inst. Asian Studies and Res., Zagazig Univ., Egypt

2. Econ. Dept., Fac. Commerce, El-Azhar Univ., Egypt

ABSTRACT: The study aimed to achieve a set of objectives: economic analysis of the most important indicators of economic development in Malaysia, and - measuring the relationship between exports and their impact on the Malaysian economy. The study data were obtained using reports issued by the World Bank, the International Monetary Fund, And the various Arab and foreign references (letters, books, journals, reports, etc.). The most important results were: a positive correlation between the exports of goods and services, and the Gross domestic product, per capita Gross domestic product, national income, total national savings, and trade balance on goods and services.

Key words: Exports, economic growth, malaysia.

المحكمون:

١- أ.د. أحمد محمود يوسف أبو الروس
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ- كلية التكنولوجيا والتنمية- جامعة الزقازيق.

٢- أ.د. طاهر محمد حساتين
أستاذ الاقتصاد الزراعي المتفرغ- كلية الزراعة- جامعة الزقازيق.